

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في

تنويع القاعدة الاقتصادية

إعداد/ د. رياض الفرس
قسم الاقتصاد – جامعة الكويت

مايو - 2013

المحاور

أولاً: الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

ثانياً: قراءة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت

رابعاً: التوصيات

أولاً: الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

■ يتطلب الحكم بموضوعية على مدى كفاءة الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون إلى إجراء مقارنة باستخدام معايير مرجعية لعدد من المؤشرات الاقتصادية مع عدد من الدول الأخرى.

■ لذلك تمت مقارنة أداء دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول النامية، والدول المتقدمة، والدول الناشئة.

جدول 1: نمو الناتج المحلي الإجمالي (1971-2011 - % متوسط سنوي)

الدولة	المتوسط	الانحراف المعياري
البحرين	4.6	7.0
الكويت	2.2	15.3
عمان	7.2	7.8
قطر	7.4	7.8
السعودية	4.4	7.1
الإمارات	6.3	8.6
متوسط دول الخليج	5.3	8.9

Source: UNCTAD STAT (www.unctad.org).

جدول 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي (1971-2011 - % متوسط سنوي)

الإنحراف المعياري	المتوسط	الدول
8.9	5.3	متوسط دول الخليج
1.7	5.0	الدول النامية
5.9	2.6	الدول الناشئة
1.8	2.6	الدول المتقدمة
3.7	3.6	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للنفط والغاز
1.8	6.7	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للسلع المصنعة
4.1	3.1	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للمواد الأولية (باستثناء الوقود)

Source: UNCTAD STAT (www.unctad.org).

جدول 3: نمو الناتج المحلي للفرد (1971-2011 - % متوسط سنوي)

الدولة	المتوسط	الانحراف المعياري
البحرين	0.0	6.8
الكويت	-0.9	16.9
عمان	3.7	6.8
قطر	0.1	6.9
السعودية	0.5	6.9
الإمارات	-2.5	7.4
متوسط دول الخليج	0.2	8.6

Source: UNCTAD STAT (www.unctad.org).

جدول 4: نمو الناتج المحلي للفرد (1971-2011 - % متوسط سنوي)

الإتحاف المعياري	المتوسط	الدول
8.6	0.2	متوسط دول الخليج
1.7	3.0	الدول النامية
5.7	2.2	الدول الناشئة
1.8	1.9	الدول المتقدمة
3.7	0.9	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للنفط والغاز
1.8	5.3	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للسلع المصنعة
4.2	1.6	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للمواد الأولية (باستثناء الوقود)

Source: UNCTAD STAT (www.unctad.org).

جدول 5: متوسط دخل الفرد في دول الخليج ÷ متوسط دخل الفرد في الدول الأخرى

2011	1970	الدول
28188.63	45563.15	متوسط دول الخليج
10.3	56.5	الدول النامية
6.2	23.1	الدول الناشئة
0.8	2.9	الدول المتقدمة
6.9	15.5	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للنفط والغاز
6.2	83.5	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للسلع المصنعة
4.5	13.4	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للمواد الأولية (باستثناء الوقود)

Source: UNCTAD STAT (www.unctad.org).

**جدول 6: الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
(1971-2011 - % متوسط سنوي)**

الدول	Share (%)
متوسط دول الخليج	21
الدول النامية	13.5
الدول الناشئة	18.5
الدول المتقدمة	17.9
الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للنفط والغاز	18.6
الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للسلع المصنعة	11.8
الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للمواد الأولية (باستثناء الوقود)	12.5

جدول 7: حجم القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1971-2011 - % متوسط)

(سنوي)

Average (%)	الدول
7.8	متوسط دول الخليج
21.7	الدول النامية
28.2	الدول الناشئة
20.9	الدول المتقدمة
9.9	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للنفط والغاز
29.6	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للسلع المصنعة
22.7	الدول النامية: المصدرون الرئيسيون للمواد الأولية (باستثناء الوقود)

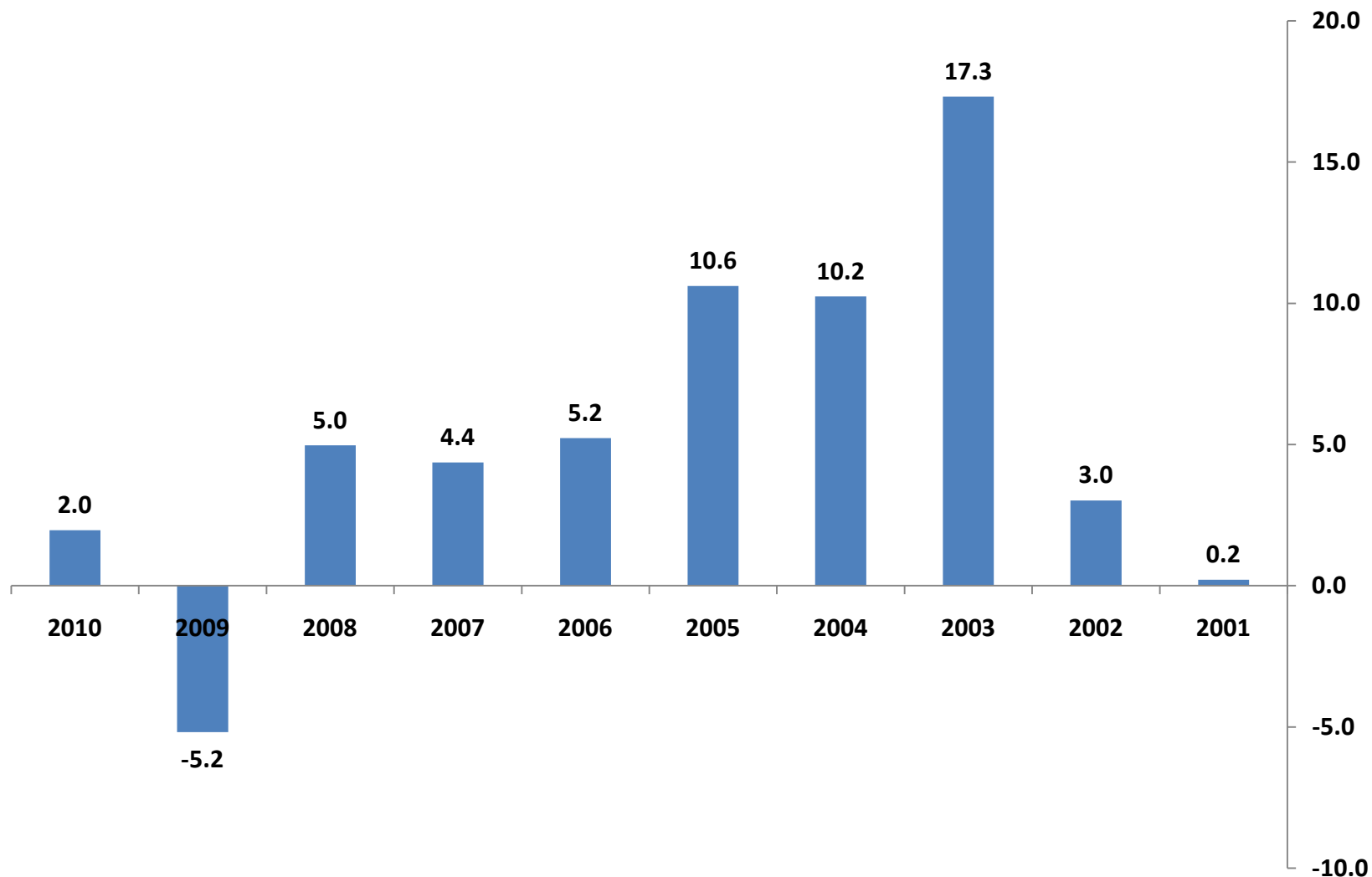
ثانياً: قراءة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت

■ تعتبر دولة الكويت من أكثر الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على القطاع النفطي.

■ ففي الأعوام الأخيرة شكل الناتج المحلي النفطي حوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي.

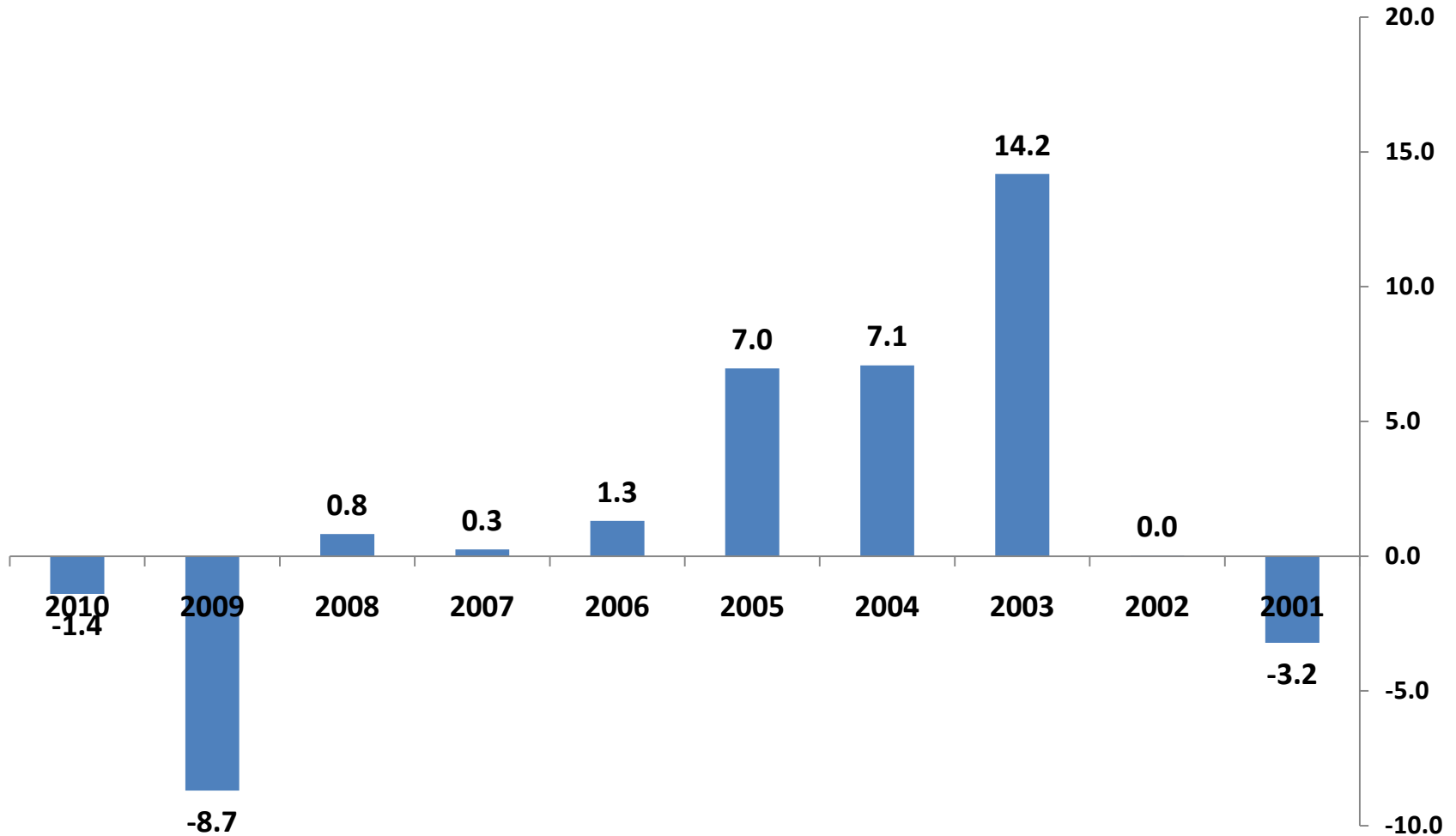
■ وتشمل هذه النسبة النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير النفط، غير أن النفط الخام هو المكون الرئيسي حيث تصل مساهمته إلى حوالي 94% من إجمالي الناتج المحلي النفطي، بينما يشكل قطاع تكرير النفط فقط نسبة 6%.

شكل 1: معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي للكويت (نسبة مئوية - 2001-2010)



المصدر: UNCTAD: Handbook of Statistics, 2012

شكل 2: معدل النمو السنوي للناتج المحلي للفرد للكويت (نسبة مئوية - 2001-2010)



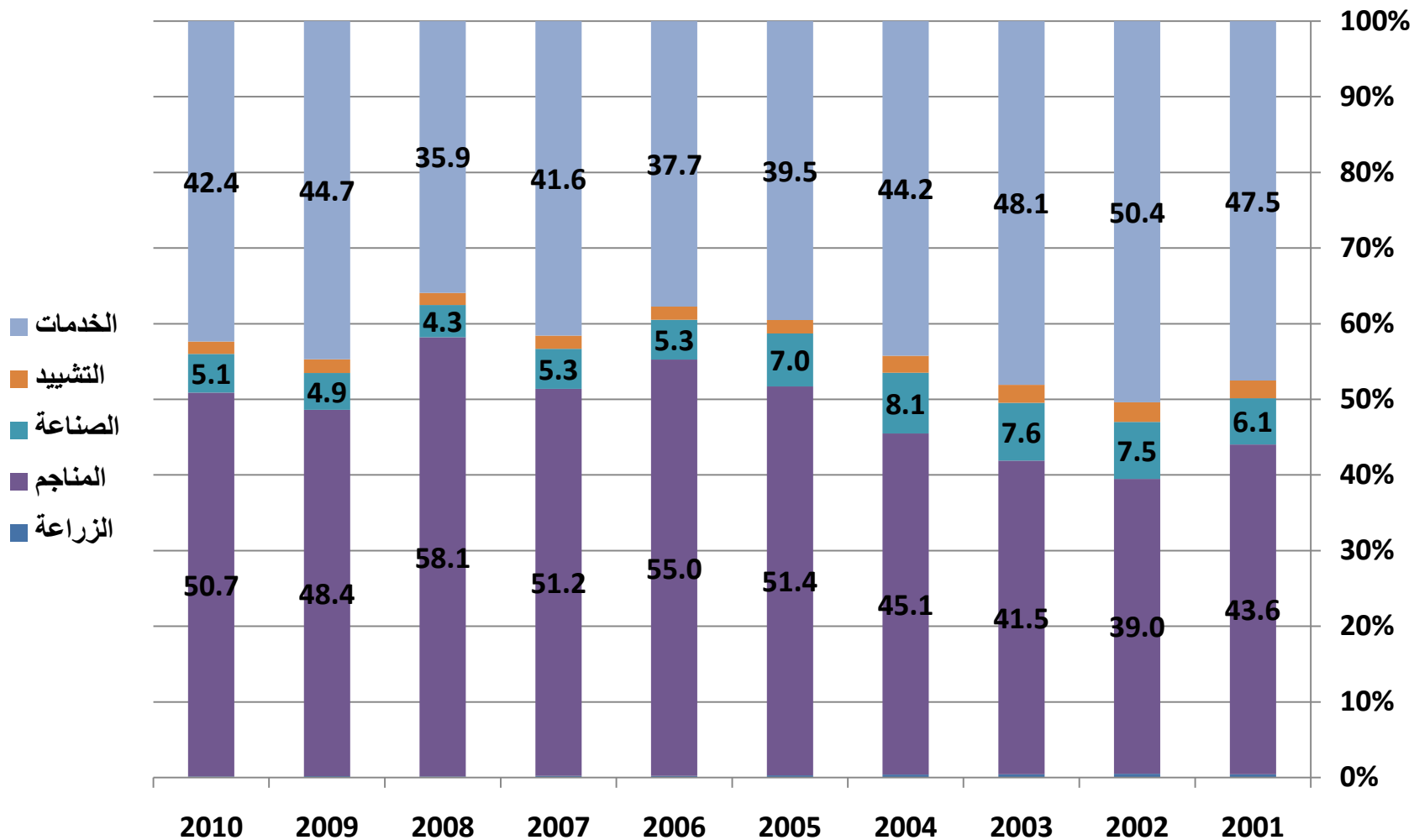
المصدر: UNCTAD: Handbook of Statistics, 2012

**جدول 8: هيكل الناتج المحلي الإجمالي: القيمة المضافة
(2001-2010 - نسبة مئوية - متوسط سنوي)**

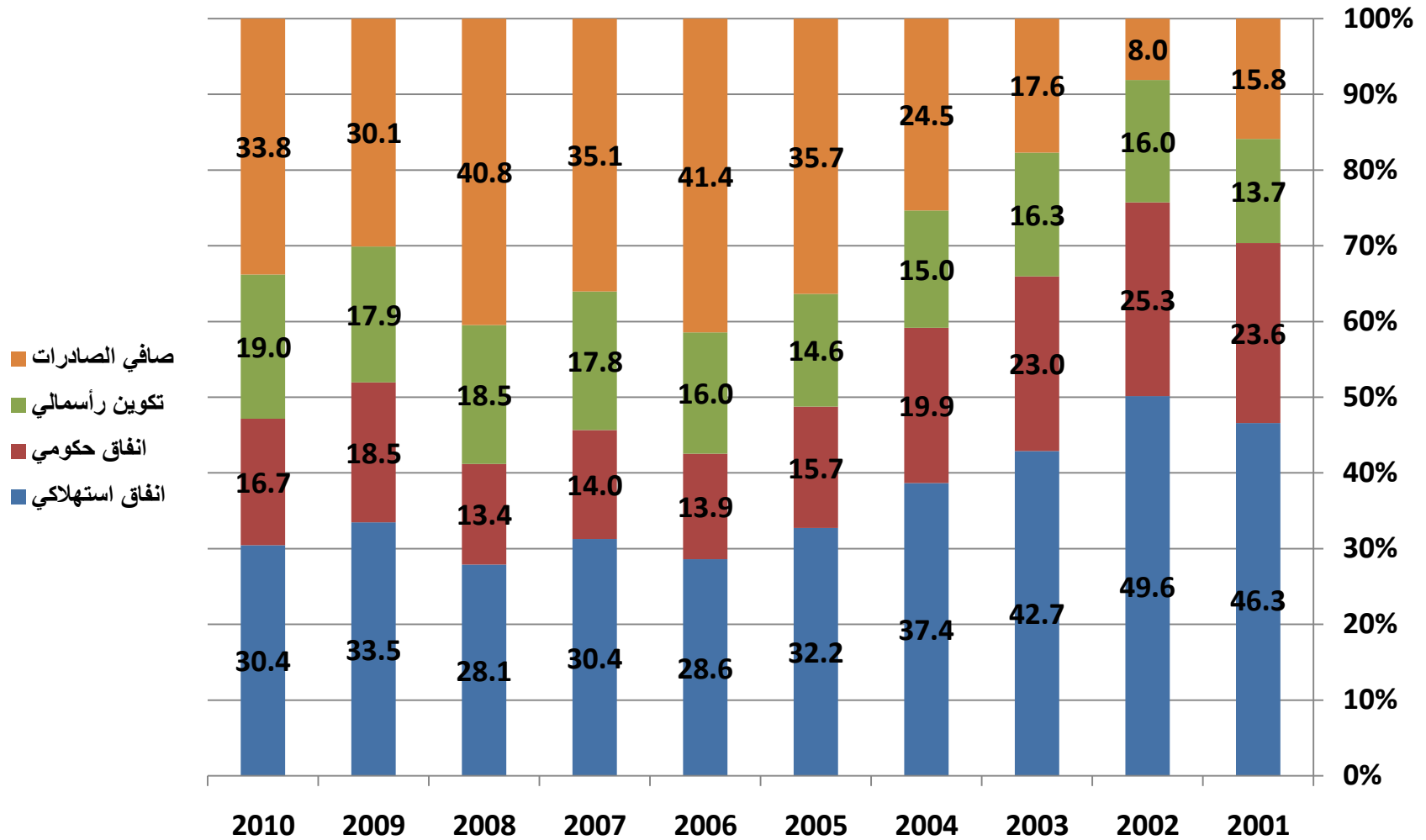
النرويج	سنغافورة	الدول النامية	دول مجلس التعاون	الكويت	القطاع
1.5	0.1	9.7	2.1	0.3	الزراعة
26.4	1.8	10.3	41.5	48.4	المناجم والمحاجر
10.0	24.4	22.1	9.5	6.1	الصناعة
4.6	4.1	5.7	6.0	2.0	التشييد
57.4	69.7	52.1	40.8	43.2	الخدمات
%100	%100	%100	%100	%100	الإجمالي

المصدر: UNCTAD: Handbook of Statistics, 2012

شكل 3: هيكل الناتج المحلي الإجمالي للكويت: القيمة المضافة (نسبة مئوية - 2010-2001)



شكل 4: هيكل الناتج المحلي الإجمالي للكويت: نمط الانفاق (نسبة مئوية - 2010-2001)



ثالثاً: الإستثمار الأجنبي المباشر

■ **تعريف:** يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى دولة معينة بهدف تملك قوة إدارية دائمة في مؤسسة خارج دولة المستثمر.

■ الأهمية:

- يلعب دوراً مهماً في زيادة التنافسية في الأسواق العالمية.
- يحقق نقلة نحو اقتصاد ذي قيمة إضافية أعلى من خلال الاستثمار.
- بالإضافة إلى التدفق الداخلي لرؤوس الأموال، فإنه من الممكن أن يساهم في خلق الوظائف وزيادة الصادرات.
- يزيد من التكامل في الشبكات الدولية للتسويق والتوزيع والإنتاج.
- له القدرة على تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال نقل التقنية، والمعرفة، والمهارات الإدارية مع مرور الوقت.

قانون الإستثمار الأجنبي المباشر

- تبنت الكويت، التي تتخلف كثيراً عن الدول الأخرى في جذب الاستثمارات الأجنبية، قانوناً لتنظيم وترويج الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت.
- كما تم إنشاء مكتب للاستثمار الأجنبي المباشر كخطوة نحو تحقيق مرحلة تنموية يقودها القطاع الخاص.
- وقد أعطى القانون (8/2001) المستثمر الأجنبي عدداً من الميزات التي لم تكن موجودة من قبل.
- فأولاً، سمح للمستثمر الأجنبي بتملك شركات كويتية بالكامل، وهذا يفوق بكثير ما كان مسموحاً به سابقاً والمتمثل بحصة لا تزيد عن 49%.
- وثانياً، سمح للمستثمر الأجنبي باستيراد الآلات والمواد الخام ومواد التغليف بدون دفع أية رسوم جمركية.

- وأخيراً، ألقى القانون المستثمر الأجنبي من دفع ضريبة الدخل (التي كانت تصل الى 55%) لمدة تصل إلى عشر سنوات.
- وقد تمت إنابة مهمة متابعة الاستثمار الأجنبي المباشر بمكتب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- حيث يعد المكتب المسئول عن تلقي ومتابعة الطلبات، وإعداد تقارير للجنة الاستثمار الأجنبي، وترويج الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين الأجانب في الكويت.
- وإنشاء نظام لتقييم ومتابعة أداء الاستثمارات، وفرض جزاءات، وإعداد تقارير إحصائية دورية.
- غير انه يمكن انتقاد قانون ومكتب الاستثمار الأجنبي لسببين على الأقل.

- أولاً، أعطى القانون لجنة الاستثمار الأجنبي الحق في الرد على الطلبات لفترة تصل إلى ثمانية شهور.
- ومن الواضح أن هذه المدة الزمنية طويلة نسبياً خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين يمثل الوقت عاملاً مهماً لهم في عملية اتخاذ القرارات.
- كما ان هذه المدة طويلة أيضاً اذا ما قورنت بتلك الموجودة في دول أخرى مجاورة والتي تمثل وجهات محتملة للاستثمار الاجنبي في المنطقة.
- فعلى سبيل المثال، ينص القانون في دولة قطر على أن الرد على الطلبات يكون خلال فترة لا تتجاوز الشهرين، بينما نجد أن المدة في المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية لا تتجاوز شهراً واحداً.

- **لذلك فإن المدة الطويلة نسبياً في الكويت من الممكن أن تعطي مؤشراً للمستثمرين المحتملين أن الروتين الحكومي هو أعلى في الكويت، مما قد يؤدي إلى تقليل تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة.**
- **وثانياً، يعيق الوضع المؤسسي غير الملائم لمكتب الاستثمار الأجنبي في الهيكل الحكومي (كونه تابعاً لوزارة التجارة والصناعة) عمل المكتب، وذلك بسبب خضوعه للروتين الوزاري (على سبيل المثال، الميزانية والطاقم الإداري).**
- **وعلى ذلك فإنه من الأفضل لو أن المكتب كان وحدة إدارية مستقلة تحت مجلس الوزراء.**

■ ولقد أكد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على هذا القصور في الموقع الإداري للمكتب وبين عواقبه على أداء وكفاءة المكتب.

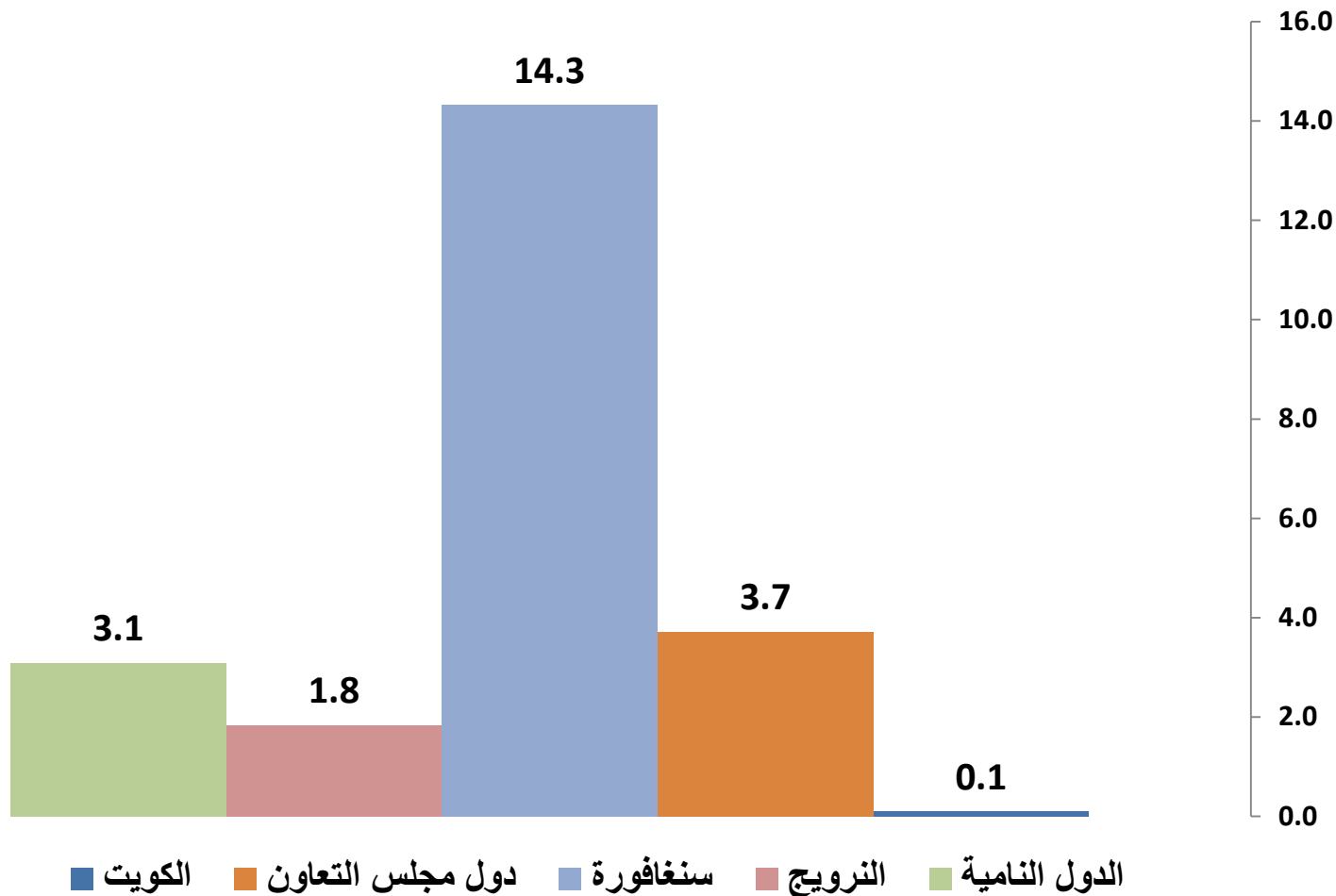
■ حيث اشار التقرير الى أن ذلك قد:

"أدى إلى التقليل من الاستقلالية، وانعدام المرونة، وعدم وجود طاقم لديه الخبرة المطلوبة، وموارد مادية ومالية غير كافية، وعقلية تنظيمية بدلاً من تسويقية، وعدم وجود مقاييس للأداء والمسئولية" (صفحة 15).

الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت: الأداء

- لم يكن تعبير الاستثمار الأجنبي المباشر حتى وقت قريب يلاقي قبولاً عاماً في دول الخليج بشكل عام، وفي الكويت بشكل خاص.
- ويعود السبب في ذلك إلى كون هذه الدول تعتبر تقليدياً مصدرة لرؤوس الأموال (والاستثمار)، نتيجة للفوائض المالية الضخمة التي كانت تحققها موازنتها العامة في معظم الفترات.
- ومن ثم كانت تلك الدول تظن أنها ليست بحاجة إلى جذب استثمارات أجنبية، و عوضاً عن ذلك اعتمدت على الاستثمارات المحلية، خاصة الحكومية.
- ولقد ثبت أن هذا السلوك تجاه الاستثمار الأجنبي هو خطأ كبير لأنه منع هذه الدول من الاستفادة من المنافع المحتملة التي يجلبها المستثمرون الأجانب معهم.

شكل 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2001-2010 - نسبة مئوية - متوسط سنوي)



المصدر: UNCTAD: World Investment Report, 2011

جدول 9: ترتيب دول الخليج في مؤشرات التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر

الأداء الممكن	الأداء الفعلي	الدولة
23	103	البحرين
35	113	الكويت
47	68	عمان
6	21	قطر
27	19	السعودية
3	92	الإمارات
24	69	متوسط دول الخليج

Source: World Investment Report, The UNCTAD.

جدول 10: ترتيب دولة الكويت في مؤشرات التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر

2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990	
113	137	138	134	131	133	127	101	الأداء الفعلي
37	35	37	35	36	31	28	60	الأداء الممكن

المصدر: UNCTAD: World Investment Report, 2012

جدول 11: التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)

2011	2010	2009	2008	
399	319	1114	6 -	التدفقات الداخلة
8711	5065	8582	9091	التدفقات الخارجة

المصدر: UNCTAD: World Investment Report, 2012

جدول 12: التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت)

2011	2010	2009	
1.3	2.8	7.3	التدفقات الداخلة
27.8	44.8	56.3	التدفقات الخارجة

المصدر: UNCTAD: World Investment Report, 2012

32% فقط من طلبات الاستثمار الأجنبي تمت الموافقة عليها منذ 2004

28 شركة أجنبية طلبت الاستثمار.. أغلبها في قطاعي المال والطاقة

كتب المحرر الاقتصادي:

رفعت وزارة التجارة والصناعة إلى مجلس الأمة البيان الدوري الأول الخاص بطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بعد تأخر دام ربما 5 سنوات. فحسب مقدمة الكتاب المرفوع، جاء البيان الدوري الأول تطبيقاً للقانون رقم 8 لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت، وتطبيقاً لما نصت عليه المادة 18 من هذا القانون التي تنص على: «يقدم لمجلس الأمة بيان دوري كل ستة أشهر شاملاً جميع الطلبات التي تقدم وفقاً للمواد 3 و4 و9 من هذا القانون والقرارات التي اتخذت في شأنها». وتضمن البيان المرفوع من وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون إلى مجلس الأمة تفاصيل طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأظهر هذا البيان الدوري الأول أن الطلبات المقدمة منذ بداية عام 2004 حتى النصف الأول من 2009 بلغ عددها 28. وقد رفضت الحكومة الكويتية 8 طلبات منها لأسباب مختلفة، وما زال مصير 8 طلبات معلقاً، في حين أن 3 طلبات سحبت من قبل المستثمر الأجنبي نفسه. يبقى 9 طلبات ووفق عليها وقد أطلقت أعمالها في الكويت، أي أن 32% فقط من طلبات الاستثمار الأجنبي تمت الموافقة عليها من قبل الحكومة.

وفي ما يخص طلبات التراخيص وفقاً للمادة 3 من القانون، بلغ عددها الإجمالي 12 رُفض منها طلبان ووافقت الحكومة على 5 منها. وفي حين ما زال طلبان معلقان ينتظران موافقة الجهات المختصة مثل البلدية والهيئة العامة للصناعة وبعض الوزارات، لم يصدر التراخيص الاستثماري لشركتين أجنبيتين. وكان الملفت أن بنك كريديت سويس سحب طلبه في بداية 2009 بعد الحصول على الموافقة اللازمة. أما بالنسبة لطلبات الترخيص المقدمة وفق المادة 4 من القانون، فقد بلغ عددها 12 طلباً أيضاً، رفض 4 منها وطلبان ما زال معلقين، في حين لم يصدر التراخيص الاستثماري لشركة أجنبية وشركتان طلبتا سحب طلبهما. أما الموافقات الثلاث وفق المادة 4 فهي منحت للبنوك الأجنبية الثلاثة: «بي إن بي باريبا» الفرنسي، «إتش اس بي سي» البريطاني، و«سي تي بنك» الأميركي. من ناحية ثانية، قدمت 4 شركات أجنبية 4 طلبات للاستفادة من المزايا المقدمة وفقاً للمادة 9 من القانون، وقد رُفض طلبان ووفق على واحد، في حين ما زال أحد الطلبات معلقاً. يذكر أن الطلبات تكون معلقة بسبب عدم توافر أرض أو موقع للمشروع.

جريدة القبس - العدد 12980 - تاريخ النشر 17/07/2009

الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت: المعوقات

- أولاً، هناك فجوة كبيرة بين رؤوس الأموال القابلة للاستثمار وبين حجم السوق المحلية التي تتميز بالمحدودية النسبية.
- ثانياً، ارتفاع حجم رؤوس الأموال المتدفقة للخارج نتيجة لتأخر طرح مشروعات تنموية من قبل الحكومة على لقطاع الخاص ليقوم بتنفيذها، مما عمق من مشكلة ندرة الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص.
- ثالثاً، وجود بيروقراطية حكومية عقيمة تجعل القيام بأي عمل تجاري أو مشروع استثماري عملية معقدة ومكلفة مالياً وتتطلب وقتاً طويلاً نسبياً لتنفيذها.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت: المعوقات

- رابعا، انتشار ظاهرة الفساد وشيوع الرشاوى على نطاق واسع وانتقالها من ممارسات يقوم بها صغار الموظفين إلى ممارسات على مستوى كبار موظفي الدولة.
- خامسا، استمرار حالة التآزيم السياسي كنتيجة لمجموعة من الممارسات غير الموفقة من قبل السلطتين. وقد زاد من حدة الأزمة انعدام الثقة بين السلطتين حيث يتهم البرلمان الحكومة بغياب الشفافية، بينما تتهم الحكومة بعض أعضاء البرلمان بأنهم ينفذون أجندات أطراف من خارج البرلمان.

جدول 13: العوامل الأكثر إعاقة لممارسة الأعمال في الكويت خلال الفترة 2006/2005 إلى 2012/2011

12/2011	11/2010	10/2009	09/2008	08/2007	07/2006	06/2005	العامل الأكثر إعاقة
1	1	1	1	1	1	1	البيروقراطية الحكومية
2	3	2	2	5	2	2	لوائح العمل
4	6	6	3	4	4	5	الفساد
6	4	5	4	2	3	3	مستوى تعليم قوة العمل
3	2	3	5	8	6	8	سهولة التمويل
8	7	8	6	7	5	6	ضعف أخلاقيات العمل
12	10	10	7	10	9	11	التضخم
7	5	7	8	6	7	7	عدم كفاءة البنى التحتية
5	8	4	9	3	8	4	عدم استقرار السياسات
9	9	9	10	9	13	10	عدم الاستقرار الحكومي
14	13	11	11	11	11	9	النظم الضريبية
10	11	12	12	12	10	14	نظم الصرف الأجنبي
11	12	13	13	13	12	12	الجرائم والسرقة
13	14	14	14	14	14	13	معدلات الضريبة

رابعاً: التوصيات

- في ظل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، يجب أن تكون الأولوية للبدأ بعملية إصلاح شامل للاقتصاد، ومن ثم فهناك حاجة إلى إصدار وتعديل للقوانين ذات الصلة، ووضع إستراتيجية واضحة للتعامل مع الاختلالات في سوق العمل.
- لكن قبل البدء في أي برنامج لإصلاح الاقتصاد، يجب أن تتفق جميع الأطراف المعنية بالجانب الاقتصادي في الدولة على نقطتين أساسيتين:

■ **تحديد دور القطاع الخاص** في النشاط الاقتصادي، من خلال تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يحق له ممارستها، وحقوقه (الحصول على الدعم، وغيره)، وواجباته (دفع الضرائب، توظيف المواطنين، توطيد الاستثمار، وغيرها).

■ **تحديد دور المستثمر الأجنبي** في النشاط الاقتصادي، من خلال تحديد القطاعات التي يسمح له بدخولها، وتحديد نوع الاستفادة منه في تحقيق التنمية الاقتصادية (نقل تكنولوجيا، نقل خبرات إدارية، توفير التمويل، خلق فرص عمل للمواطنين، تعزيز سلسلة القيمة المضافة، وغيرها).

أدناه استعراض لعدد من التوصيات المقترحة لإصلاح الاختلالات الهيكلية. ويمكن تصنيف هذه التوصيات تحت ثلاثة محاور أساسية، وهي:

المحور الأول: إصلاح الاختلالات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي

- تقليل الاعتماد على النفط، وتشجيع التوسع في القطاعات الأخرى ذات القيمة المضافة العالية، كالقطاعات المالية والوجستية والاتصالات وتقنية المعلومات.
- التخلي عن العقلية الريعية إلى الاعتماد على الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات.
- تفعيل تدريجي لبرنامج الخصخصة.
- تشجيع القطاع الخاص على المبادرة.
- تحرير تدريجي للأسواق والقطاعات.

المحور الثاني: إصلاح الاختلالات الهيكلية في هيكل التجارة الخارجية

- زيادة القيمة المضافة في الصناعات النفطية من خلال تقليل تصدير النفط الخام، والتوسع في تصدير المشتقات البترولية، والمنتجات البتروكيمياوية.
- تشجيع القطاع الصناعي بشكل عام، وقطاع التصدير بشكل خاص لتنويع هيكل الصادرات من جهة. وتقليل الواردات من السلع الاستهلاكية من جهة أخرى.
- التوسع في الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية لزيادة فرص تصدير المنتجات غير النفطية، بهدف تجاوز معضلة محدودية السوق المحلية.

المحور الثالث: تطوير البنية التحتية

- وجود بنية تحتية متطورة يعتبر مطلب أساسي لعملية التنمية، ولتحقيق أهداف الرؤية المستقبلية.
- البنى التحتية توفر العديد من الفرص الاستثمارية وتساهم في خلق فرص العمل للمواطنين، بما يساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز مصادر الدخل بمصادر تتميز بالثبات مما يحقق التنمية المستدامة.
- تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في عملية طرح المناقصات العامة لرفع كفاءة تنفيذ البنى التحتية وتقليل التكاليف.
- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ وإدارة مرافق البنية التحتية.